# فلسفة الصرف العربي (1)

**خالد كمونة**
باحث من لبنان

أن تكون اللغة مبحثَ فلسفة، فهذا يؤكِّد أنها المكان الطبيعي الذي يحتوي اعتراك الذهن مع الواقع، إذ أن التجربةَ المعيشةَ في الكون كلِّه هي محاولةٌ لغوية. ونحن منذ البداية نسأل عن حجم علاقتنا بالكون، وعن نوع هذه العلاقة، والسؤال عن قيمة النطق وأثر الصوت، وكيفية التفاعل الوجودي مع الكون، والحقيقة التي تكشف الذات لحظة انوجاد كينونتها في الواقع. ولمَّا راودنا التفكير بلحظة البداية ونقطة الانطلاق من جهة، ولحظة النهاية ونقطة المآل من جهة أخرى، فقد استحضرتنا جدلية العلاقة بين الزمان والمكان والذات، ولفتنا سؤال الفعل ونوعيَّة المفعول وحضور الفاعل.

إن السؤال الوجودي هو الذي أحالنا على المنجز الصرفي العربي، ونحن إذ تفاعلنا مع هذا الجانب من النظام اللغوي العام، فذلك لأننا وجدناه هو النظام المنسِّق لعلاقة المعنى باللفظ، أي لعلاقة الذات بالواقع، إذ أن حتميَّة الصرف هي حقيقة وجودية. مسلَّماتها أن لا مجال لملء العيش إلا بالأحداث والأفعال، وهنا أصالةُ الموقف الوجودي في الحياة. فمكان الحدث وزمانه هما مظهرُ الإنسان في الكون، فكيف تصرَّف هذا الإنسان بالكون؟

لقد تناولنا في البداية فرضيَّة الكائن المبدع، ودرسنا نوعية التفكير في إطار قيمتين وجوديتين، هما الحضور والغياب، وأهم ما توصلنا إليه من نتائج هو أن العربي ليس لديه إمكان التفكير في المادة بذاتها، فالمادة عنده هي مشهدٌ لوجدانه، والكون يبدأ من ذاته أولاً. وهذا أكَّد لنا حقيقة أن فلسفة العربي للوجود قائمة على تموقع الفاعل الذي هو الإنسان بين مفعولين هما الكلمات والأشياء، وأما الفعل

(1) تستوعب هذه الصفحات خاتمة أطروحة بعنوان: فلسفة الصرف العربي مفهوم الشَّيم والتفعيل الدلالي للَّفظ، وهي تتضمن خاتمة الأطروحة حيث عملنا على عرض الخطوط الكبرى لأقسام وفصول هذه الأطروحة، (الأطروحة قيد الطبع).

فهو الحضور التجرُبي في العالم. إذاً، الحقيقة ليست الحدث، بل حضور الأنا فيه. إنه الشعور بالقدرة.

الإنسان فاعلٌ دائم يصارع حالة المفعول الدائم، فهو مفطور على ذهنية السيطرة، لذلك إن وجود فاعل آخر في الكون هو الهاجس الحقيقي الذي يشغله انهماماً واهتماماً كي يعرف الخلقَ والمآل، أو البداية والنهاية.

ولما وعينا أن التفاعل المعيشي البشري هو الذي يحدد نوعية الألفاظ، وأن التصرفَ بالألفاظ يكون بحجم التصرف بالأحداث، تمكنا من إدراك أن لا شيء في الواقع غير قابل للذهن. إن الوهم والخيال والتفكير والمعاينة، كلها تجارب موجودة، فالأسطورة حقيقة واقعية عناصرها بشرية، والإنسان ضابطٌ للكينونة، أي فاعلٌ لوجوده، من جهة أنه بإمكانه تحديد طريقة وجوده مؤثراً ومتأثراً في هذا الكون، فهو مسؤول عن أفعاله، أي مسؤول عن إنتاج رؤية.

لقد توصلنا في بحثنا عن أصل العلاقة الإبداعية بالكون إلى حقيقة مفادها أن الإنسان العربي هو كائن شائم. والشيم فعل يحمل ثنائية ضدية قوامها الظهور والخفاء، وكذلك من معانيه القصد والترقب والنظر. وشيميَّة رؤية العربي إلى الكون هي التي بنت في تصوُّره مفهوم الزمان. فالعربي لديه رغبة دائمةٌ باستعادة الماضي وبرصد المستقبل، لذلك كان الزمان عدوَّه ودهرَه، ولم يتمكَّن العربي من عقلِ زمانه إلا بملء الحاضر، أي بعيش لحظة الآن. واعتبار هذا الآن هو لحظة البداية، فهو مجال الفعل، فيه ينبعث نحو المستقبل وفيه أيضاً يحدد نوعية حضور الماضي، بحسب إمكانات الحاضر، لذا كانت لديه رؤية حدسية جعلته في حراك تقديري دائم لكيفية حضوره فاعلاً في الكون. فهو كائن لا يستقر بين ساكنين منعاً لالتقائهما، بل هو المتحرك دائماً.

ودوام الحركة جعل مكانَ المكانِ هو الذات، وليس الأشياء. إن الوجدان هو العقل المكاني الرابط. وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن المكان هو أثر علاقتنا بالزمان، لذلك إن المكان نتاج فعلين هما كَوَنَ ومَكَنَ، فالكينونة تمكين للتكوين، والتمكين هو التصريف. من هنا، إن الاستمرار بالحياة هو القدرة على تمكين الفسحة الإرادية (الكلمة) من الفسحة الإجبارية (الحياة)، وهذه هي الرؤية الأنطولوجية التي تشكَّلت لدينا في استقراء ظاهرة الوجود العربي الفاعل في الكون.

وقد جعلتنا فكرةُ التمكين ننتقل إلى معاينة الظاهرة الصرفية، ومعرفة الحاجة إلى الصرف. وقد وجدنا أنها حاجة حتمية، تحقق قصديَّة الذات في الكون.

والقصدية هي الوعي بحركة الأشياء في الكلمات والعكس. من هنا، استنتجنا أن فعل الزيادة أو الحذف أو ما سمّيناه إمكان الزيادة هو ضرورة معرفية (إبستيمولوجية)، لأن ما استطلعناه في سيرورة اللغة العربية علمياً، وما أضافه النص القرآني في الحياة العربية من حثٍّ على إعمال الذهن في الكون علمياً؛ أي استقراء الكون لمعرفة الأسباب والمسببات، ولَّد منهجية في الفهم والتغيير، وهي أن الوعي الدلالي ضروري ضرورةَ الوعي الوجودي، وهذا ما لا يتم إلا بعلم يؤطر الرؤية. من هنا، كان الصرف واحدًا من العلوم التي تحدد قيمة اللفظة، أي قيمة الحضور الإنساني في الكون فعلاً وفاعلاً ومفعولاً.

وقد أحالنا وعيُ حال التحوُّل والتغير على بحث مادة الصرف الأولى، أي على استكشاف منطق الاشتقاق والزيادة. فوجدنا أن الذهنية العربية قوامها البحث عن الأصل، ولما كان من معاني الزمان الأصل أنه الزمان المنقطع عن الحدوث، فقد تبيَّنا أن هذا الأصل موقعه هو الوسط، لأنه لن يكون ماضياً، كما لن يكون مستقبلاً، فهو الحاضرُ المنقطعُ عن الحدوث. والحاضر أصلٌ لأنه يمكِّن القائلَ من وعي طرفي الزمان، الماضي والمستقبل، وذلك عبر التقدير الشيمي لنوعية الحضور والحدس لحجم الزمان ونوعه؛ فأن يكون الزمان «أصلاً» أي أن يكون وعاء الأصل أو محلَّه، فهو إفصاح طبيعي عن لحظة العيش ومكانها وحال الإنسان فيها.

لذا، كان انطلاقنا في الصرف والتصريف من اللفظة الأصل، وهي اللفظة الجذر. فالجذر في تعريفه هو الأصلُ محمولاً على الفرع، وهذا ما مكننا من القول إن مجال الصرف هو المظهرُ الأول للأصل، أي الجذر. فالجذرُ «فَعَلَ» هو مقياس الوزن، لأن الجذرَ هو المفهوم الحسابي للأصل، إذ بإمكانه تحييز الأصل. لذا، إن المعنى يتجسَّد في اللفظ ببناءٍ جذري للأصل؛ أي جعله مادةً أولى في الصيغ الكلامية، وبالنتيجة تصريفه.

وما الأوزان الصرفية إلا صيغٌ لضبط حجم الحاجة الذاتية للإنسان في الوجود ونوعها، من خلال كم منسَّق من الحروف، بحسب أوزان. هذه الأوزان لم تكن بذاتها عشوائيةً اعتباطية، بل هي تمكَّنت من الأصل حتى لبست فرعاً، أي تجذَّرت.

إذاً، الكلمةُ كلٌّ متكاملٌ؛ أي إن ممارسة التحليل الصوتي الصرفي على الكلمة كفيل باستنباش مكوناتها الزمانية والمكانية والذاتية، وبالنتيجة نتمكن من استقراء حراك الفعل والفاعل والمفعول في اللفظة الواحدة. فالعربي يصرف اللفظ بمستوى تصرُّفه في الوجود، لذا إن اللفظ العربي لا يخيِّب الباحث فيه في معرفة

نوع الوجود وحجمه. من هنا، كانت صيغة «فَعَلَ» وزناً، وذلك لأنها فعل قائم بذاته وبغيره على الدوام، إذ أن صورة فعل لا تتحقق بذاتها في الذهن، بل هي دائماً مقترنة بصورة واحد من الأفعال، لذلك إن فعل هو وحدة القياس في ميزان الصرف. وهذا ما جعلنا نستنتج البنية الشيمية التي يتأسس عليها اللفظ العربي، إذ كيف يكون الأصل في اللفظ أن يوجد في نفسه وفي غيره في آن؟

من هنا، انتقلنا إلى البحث في منطق الصرف. وقد وجدنا أن التصريف شاملٌ كلَّ تعبير كلامي، فلا يمكن أن يكون غير علمي. ومقياس العلمية هو الانطباق الدائم على الظاهرة المدروسة. ولما كان الكلام خاضعاً دائماً للتصريف، فإن هذا التصريف هو منطقُ هذا الكلام. والمنطق في اللفظ هو النظام المعرفي الذي يضبط المعنى في داخله، ويحدد وجهة الإدراك. وبما أن المنطق لا يتقدَّم النُّطق حتى لو تقدَّم كل العلوم، فإن مجال فهمنا للمنطق هو افتراضنا لعلاقةٍ بين أجزاء اللفظة ذاتها، قوامها هُويَّات الأحرف والأصوات التي تحدد مواقعها التعبيرية الثابتة داخل اللفظ. من هنا، إن ميتافيزيقا اللفظ تُفهم من فيزيائها الظاهرة، فالصرف نحو اللفظ.

ولما كان سؤالنا الضمني خلال بحثنا هو: هل الإنسان أثناء الفعلِ فاعلٌ أم مفعولٌ؟ فقد وجدنا أن اللغة هي أثر الفعل وسببه معاً. ويقتضي وجودُ الشيء وجودَ أحيازه وعلاقاته؛ أي لا يوجد شيء أو فكرة إلا وفق منطق الصرف اللغوي الذي هو مرحلة ما قبل ظهور الفكرة والشيء رتبةً، وهو مساوق لهما بالزمان واقعاً، فالفكرة لا تظهر إلا مصرفةً وفق نظام يصنِّفها وجودياً، إما فعلاً وإما فاعلاً وإما مفعولاً. وهذه النتيجة التي توصلنا إليها، إذ الحقيقة الصرفية هي أن لا تَأخُّر للصرف عن محايثة الشيء لحظةَ الانوجاد، لذا إن نظام الصرف هو منطق لغة العرب لأنه ليس مفترضاً من خارجها، ولا يوجد كلمةٌ عربية بلا تصنيف وجودي.

هذا التصنيف الوجودي هو التبدي الزماني المكاني الذاتي داخل اللفظة الواحدة، لذا وجدنا أن النحو كله قائم على منطق الزيادة. إذ إن زيادة الحرف هي زيادة في التعرُّف إلى حركة الوجود الموجودة داخل اللفظ، ووعي حجم العلاقة بيننا وبين الأشياء هو الذي يحدد حجم الزيادة. لذا، إن ما بين الأصل والزائد ليس إضافات إلصاقية أو إلحاقية، بل إضافات تكوينيَّة. وإننا في كل مرة ننظر فيها إلى الأصل نجد الزائد موجوداً حتماً، من هنا كان ميزان الصرف هو طريقة نقل المعنى الذي في الذهن من القوة إلى الفعل.

وجدل الدرس الصرفي هو تحديد العلاقة بين الدلالات الثابتة للحروف، في إطار حركة الزيادة التي تضيف إلى اللفظ ما ليس فيه دائماً. لذلك لا انفكاك بين الأصل والزائد، ولكن لا خلط بين الاثنين؛ فالمعنى الأصلُ ممكنُ التحصيل، وما يزاد عليه واضح في شكل اللفظة وتصريفها.

ولما افترضنا أن الحضورَ هو الأصل في الوجود، وهو ما يستدعي فعل الشيم الدائم تحقيقاً للإحاطة بحركة الزمان، فإننا خلصنا إلى أنه لا حضور بلا زيادة. والممكنُ الأصلُ دائمُ التبدي في الممكن الزائد داخل أي لفظة، وهما يشكِّلان الممكن الصرفي عموماً. فالفعل محكوم بحاجة الفاعل من المفعول، والمفعول هو المستحضر الدائم للزيادة؛ إذ لولا حاجة الفاعل إلى الإحاطة بمفعوله من طريق فعلِه كاملاً، لما كانت هناك حاجة إلى زيادة الفعل، أي إلى زيادة الحرف.

وهذا ما أحوجنا إلى الكلام على حدود التصريف، وذلك لتحديد الاتجاه الوجودي. وقد وجدنا أنه لا مجال للوجود من دون فعلٍ. هذ الفعل هو مظهر الكل؛ فهو يحوي الزمان والمكان والفاعل. ولما كان الظهورِ الكلامي إجمالاً هو ظهور للإسم والفعل والحرف، مكوِّنات مجتمعةً في شكل، فإنه لا مندوحة لنا عن التفكير في البداية؛ هل الفعل سابق أم المصدر؟

انطلاقاً من هذه الرؤية إلى مضمون اللفظة ومنطقها التصريفي، فقد وجدنا أن شيمَ ملامح الإسم في الفعل هو الحركة الصرفيةُ الأصيلة في الحياة العربية. فالفاعل في ذهن العربي سابقٌ الفعلَ، لكن التبدي في الوجود يُظهر تساوق الفعل مع الفاعل. من هذا التساوق يُقرأ الوجود؛ فلئن اكتفى القارئ المتأمِّل في حركة الفعليَّة الوجودية بقراءة الحدث، كان تغليب المصدر عنده على الفعل أمراً حتمياً، ولئن قرأ هذا الإنسانُ الفعليةَ من جهة اقترانٍ دائم بين الحدث والزمان، كان تغليب الفعل على المصدر عنده هو الأصل. وهكذا بدا لنا الاختلاف بين وجهتي النظر البصْرية والكوفية، فالبصريون نظروا إلى الفعل كونه لحظة ظهور الفعلية، بينما الكوفيون نظروا إلى الفعلية بأنها ظهور دائمٌ للفعل؛ أي إن القَبْلي في المفهوم البصري هو القابلية للفعل، أو المصدر، بينما القَبْلي في المفهوم الكوفي هو الفعل بذاته.

إذاً، الفاعل أولٌ وهو دائم التحقق في فعله، والزمان ماضٍ والعيش حاضرٌ وإمكانُ العيش مستقبَلٌ، لذا إن العدمَ حالةٌ ليست أصيلة عند العربي، وهي غير ممكنة.

من هنا، إن الحركة هي الأصل، وما السكون إلا مرحلة بين حركتين. وقد توصلنا إلى هذه النتيجة بعد أن أمعنا النظر في طبيعة وجود الحركة داخل اللفظ. فالحركة تضفي سمة للحرف الموجود داخل اللفظة، إذ أنها توجِّه سيرورته الدلالية إلى صيرورة وجودية يتحدد بها، فيكون عندها جزءاً من الدلالة على الفعل أو الفاعل أو المفعول.

والحركة الإعرابية هي مجال التقدير الشيمي للوزن بالنسبة إلى اللفظ، فالأوزان منتجات بعديةٌ لألفاظ قَبْليَّة، ولكن بعديَّة الوزن ليست مفارقةً لقبْلية اللفظ، بل إن اللفظ موزون من حيث الوجود.

ووصلنا إلى نتيجة أن الحرف استقرار ضمن كل متحرك، فالصوتُ يعرضُ له من قبْلُ ومن بعد، والحاجة إلى الصوت بعد الحرف هي الحركة. لذلك تكون الحركة بعضَ الحرف، فهي ليست حرفاً، بل هي صوت يلائم الحرف، وهي تُعرَب وتبنى بحسب الحاجة. وهذا هو ما نسميه شيمية الحركة، إذ إن إمكان انتقال المحتوى الصوتي عبر مراحل الحرف والتصويت بازدياد دلالي يجمع بين إبداعية اللفظة بحروفها وإبقاء الدور الفاعل لأصواتها الأولى القبلية، اللين والمد، لهو دليل على أن للفظةِ ماضيا متحركا، وحاضرا مستقرا ومستقبلا متحركا.

وهنا ناقشنا آراء العلماء، في سبق الحركة للحرف، أو اتساقها معه، أو مجيئها بعده. وتوصلنا إلى نتيجة مؤداها أن الحرفَ هو الكيان العلاقة، فهو بحد ذاته فعل، وهو مادة في فعل أكبر منه، يكون في اللفظة وما يليها. لذلك، إن الحركات ليست إضافيةً، بل وظيفتها توجيه المعنى في كينونة اللفظ.

ومن علاقة الحرف بالحركة، تعمقنا جدلاً في أسبقية البناء للإعراب أو العكس. وقد أوضحنا من خلال معاني الحركات، كمعنى الفتح مثلاً، مفهومَ الأصل الحركي للفظة. فمن خلال البحث في معنى الفتح في المعجمات، وجدنا أن من معانيه أن مجاله إلى الأمام، فهو متَّجه نحو المستقبل. وهو جريان الأصل في موضع لازم له، لكي تتوضَّح كينونته، أي كأن الأولية اتصال الأصل بإمكان وجوده زماناً ومكاناً. ومعنى النصب وجدنا فيه الانتصاب والارتفاع والاستواء والاستقامة والعزم. ومن خلال المقارنة، وجدنا أن الفتح أصل النصب لأنه موضع الأصل، والنصب هو الفعل الأصل. والماضي مبني على الفتح لأنه يشبه الإسم ويشبه ما يشبه الإسم، أي المضارع. عندئذٍ يكون الأساس هو البناء في الفعل، لأن الفعل لازمٌ الفاعل، ولا يُعرِب الفاعل إلا إذا ضارعه.

بعد هذا عرضنا وجهة نظرنا في الأصل الفعلي، فوجدنا أن الماضي ليس الحال الأصل، بل الأصل هو الفعل المضارع الحاضر المعيش، بحيث يكون الفاعل حاضراً، وتكون الفعلية والفاعلية والمفعولية في حال المخاض، إذ يجري الفعل في لحظة الآن، وهي لحظة الكينونة الفعلية الدائمة؛ حالها الإعراب، وأبعادها حركةٌ متجهة نحو البناء، سواء إلى الماضي أم إلى المستقبل. فالأصل ليس إما الإعراب وإما البناء، بل كلاهما هو الأصل الخاضع للأصل الحقيقي، وهو الفاعل الحاضر الذي يشيم الماضي والمستقبل انطلاقاً من نقطة بداية، هي الحاضر. فالفاعل هو الذي ينقل الفعل من الذات إلى الواقع، لذلك حركته الضم، أي زم الشفتين لنقل الفعل المتوسط في وجوده بين الذات والخارج.

إذاً، إن صرف الكلمة الواحدة هو فلسفة العربي الوجودية، لأنه عبر شيم الكلمة يدرك مواضع الفعل والفاعل والمفعول، ويتعرَّف تحديد زمانها.

ثم انتقلنا لإثبات فكر الصرف العربي الذي تمكَّن من ذهنية الباحثين في اللغة، لأنه محاكاة طبيعية لواقعهم المعيش. فالفكر هو صورة الواقع في الذهن، والتي بإمكانها أن تتطور لتصبح علماً شارحاً لظاهرات الواقع. وقد وجدنا أن آلية التصريف هي موطن الجدل في إبداع العلاقة بالوجود، من حيث التفاعل بين الفعل والفاعل والمفعول. ذلك أن فلسفة الصرف تبدعها مفاهيم تتفاعل باستمرار لتصنع الحقيقة الصرفية.

وخلصنا في ذلك إلى القول بأن من يعتبر علم الصرف علماً تاريخياً، فهو يقتُلُ اللغة وإنسانها معها. فالصرف هو الإنسان الذي يصرِّف، وهو طريقة أنموذجية منهجية في الانتساب إلى الكون. وهنا يصبح الفاعل مفهوماً في البنية الصرفية مثلاً. والانتساب هو تصريف الوجود، لذا إن الصرف ظاهرة إنتاجية، وليس نتيجة حدث ما فحسب.

إذاً، هناك حاجة إلى الصرف، والكلمات ليست مفاهيم بذاتها، بل نحن من يجعلها مفاهيم. والمفهمة على المستوى الصرفي هي تحويل العادي الراكن إلى شيء حي، بإزاء الذات الإنسانية الحية؛ وهنا مجال الصرف في التحرك لضبط الوجود بأوزان واشتقاقات تحدد وجهتَه.

ولما كان الصرف يحتاج إلى الفاعل الحي، فمعنى هذا أن العودة إليه هي عودة لانبعاث الإنسان الناطق به، لأن تطوير الصرف تطوير للإدراك. من هنا، تمكَّنا من كشف الوظيفة التصنيفية في الصرف؛ أي إمكان انطباق المنجز الصرفي اللفظي

على أشياء الواقع. هذه الوظيفة هي التي اقتضت بناء الأنموذج الصرفي، والذي هو الوزن المعياري الأول «فَعَلَ»، بأعلى درجاته المثالية في ضبط حركيَّة اللغة العربية. وهذا ما سميناه الوعي الصرفي، أي الحركة المقصودة لفهم المخزون الدلالي التوجيهي للفظ.

وانطلاقاً من هذه الرؤية إلى وظيفة الصرف، قسنا حداثة الصرف العربي اليوم، كما أوضحنا إمكانات التحديث، استناداً إلى أبحاث لغوية وصوتية متخصصة. وإننا إذ وجدنا أن الانفعال اللغوي مقترن بالفعل اللغوي في الواقع المعيش، فإننا كرسنا حقيقة العلم الحي؛ أي العلم المُبدِع الذي يُنتِج ألفاظه وتصريفاته وطرائقه في تأطير الواقع باللغة العلمية الجديدة.

ولما كان المجتمع العربي العلمي الحديث استهلاكياً أكثر منه إبداعياً، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على المنجز الصرفي. لذا، إن هناك همًّا بإنتاج النخب القادرة على التغيير والتطوير. وهذا ما لا يتم إلا بالتفكير بظاهرات المجتمع العربي المعاصر، كي نتمكن من إيجاد نقطة البداية، وتثبيت أصل دلالي ننطلق منه إلى الفعل اللغوي المنظَّم. إضافةً إلى الطرائق التقليدية، والتي قصدنا بها السياسات اللغوية الحكومية، والتي يجب أن تجعل همَّها التطوير اللغوي المساوق للتطوير العلمي.

وقد اهتممنا بظاهرة المولَّد من الألفاظ والتصريفات، لأن الإشكال اللغوي العربي المعاصر هو إشكال صرفي بامتياز، فإذا ما تمكَّنا من ضبط حركة الاقتراض والتوليد وفق منهج يؤمن أصالة الرؤية إلى الواقع واللغة، نتمكن من السيطرة على التصريف، وتطوير مناهجه وإمكاناته. ذلك أن العولمة والأمركة والألفاظ المعولمة، هي المفاهيم الحركية الفاعلة في المعيش المجتمعي العربي، وهذا ما أدى إلى الركون عند مستوى المفعول به، وعدم الاقتدار على استعادة حال الفاعل.

لذا، وجدنا أنه لا محالة من إعادة إشغال اللفظ بثلاثية الفعل والفاعل والمفعول، لتستعيد حياتها بشكل جديد، يجسِّد صورة حيَّة معيشةً للوجود في اللغة عبر صورة اللغة في الوجود. وقد أخذنا نماذج من دراسات صوتية ولسانية عامة، تؤكد علاقات بينية داخل اللفظ الواحد، إن من جهة الصوت أو من جهة اتجاه الدلالة داخل المركب اللفظي المفرد، واستفدنا من هذه الدراسات في تثبيت إمكان التطوير الصرفي، ابتداءً من الصوت الأول في النطق وانتهاء برؤى تحكم التجارب الوجودية، وتمكن من التحديث الصرفي الذي هو نضح العلاقة الحية بين الإنسان وبيئته، فيكون التصريف تمكيناً للإنسان في المكان.

هذه هي فلسفة الصرف، والتي تبدو لنا أنها فلسفة الإنسان العربي المعاصر إذا ما تمكَّن من ملء واقعه بتجربته الحية الخاصة مع الأشياء، إذ كلما اشتدَّ التصريف اشتدَّ الفكر، ونتجت فلسفةٌ يستعيد بموجبها الإنسان كينونته الحقيقية. عندئذٍ يكون الاستثمار في اللغة هو اشتغالٌ بقيمة الإنسان في الوجود.

وفي النهاية، نقول إن البحث في فلسفة الصرف العربي هو جانبٌ من جوانب الرؤية الفلسفية إلى أحد مظاهر النظام اللغوي العربي، فما على الناظر إلى اللغة إلا استكمال القراءة والبحث. ذلك أنه لا يمكن الاكتفاء بدراسة فلسفية في الصرف واختصار مجمل الكينونة البلاغية لمثل هذه اللغة العربية الولود. كما أن بحثنا في الصرف العربي يجب أن لا يكون متقطِّعاً، بمعنى أن لا يبنى درسُه على المعلومات المستجدَّة في الصرف وآليات التصريف والدراسات الصرفية المعاصرة، بل الأجدى أن يكون البحث كنظام العقد، فالتسلسل في إتمام النظام هو الأساس في قولنا هذا عقد.

لذا، إن دراستنا تفتح المجال أمام الباحثين في الصرف إلى الإلحاح على طلب المعلومات الأنثروبولوجية والنفسية والفسيولوجية والاجتماعية والتاريخية والتقانات العلمية وغيرها من العلوم المعاصرة، لأن كثرة الشواهد الموثَّقة فيها إغناء للمعلومة. كما أن مثل هذه الآفاق المعرفية تحتم ضرورة الاشتغال بالصرف، ليس من باب النقاهة الفكرية، بل من باب الحتمية التطورية للعيش.